معهد
السياسة والمجتمع
Politics and Society Institute (PSI)

من التأسيس إلى السابع من أكتوبر

قياس الأثر السياسي والإستراتيجي لبنيامين نتنياهو مقارنةً بالنخبة الحاكمة في إسرائيل (1948–2026)

برنامج عدنان أبو عودة لدراسة الحركة الصهيونية وإسرائيل – عين

إعداد وتحليل:

رانيا الشلبي

المقدمة: السؤال وإشكالية قياسه

تطرح هذه الورقة سؤالاً واحداً وتلاحقه حتى نهايته: ما موقع بنيامين نتنياهو في ترتيب القادة الأكثر أثراً في بنية الدولة الإسرائيلية منذ 1948، وبأيّ مقياس يُحتسب هذا الموقع؟ أما الفرضية الشائعة التي تضعه في المرتبة الثانية بعد دافيد بن غوريون، فتبدو للوهلة الأولى فرضية جاهزة للاختبار. غير أن صياغتها تُخفي ثلاثة أسئلة مختلفة مدموجة في عبارة واحدة.

يتعلق الأول بحجم الأثر، أي كم من بنية الدولة تغيّر على يديه. ويتعلق الثاني باتجاه هذا الأثر، أي هل حسّن موقع الدولة الإستراتيجي بمعاييرها هي المعلنة أم أضعفه. ويتعلق الثالث بديمومته، أي هل يبقى ما غيّره قائماً بعد خروجه من المشهد.

الأسئلة الثلاثة مستقلة بعضها عن بعض، ومن الخلط بينها تتغذى معظم الكتابة المتداولة عن الرجل. فالرواية الليكودية تنتقل من الحجم إلى الاتجاه بوصفهما شيئاً واحداً، فتستنتج من كونه غيّر إسرائيل أنه خدمها. وتنتقل الرواية المعارضة في الاتجاه المعاكس، فتستنتج من كونه أضرّ بإسرائيل أنه مجرّد ناجٍ سياسي بلا أثر بنيوي. وكلتا النقلتين غير سليمة منطقياً. تفصل هذه الورقة بين المتغيّرات الثلاثة وتقيس كلاً منها على حدة.

وتواجهنا بعد ذلك مشكلة قياس ثانية أقلّ ظهوراً وأشدّ خطراً. فأي مقياس يحتسب الأثر التراكمي المطلق يكافئ طول المدة من تلقاء نفسه، ونتنياهو أطول رؤساء الوزراء الإسرائيليين بفارق واسع. مقياس من هذا النوع سيؤكد الفرضية بحكم الحساب قبل أن يختبرها بحكم التحليل. ولتفادي ذلك تشتغل الورقة بمقياسين متوازيين، أحدهما للأثر التراكمي والآخر لكثافة الأثر، أي الأثر مقسوماً على سنوات الحكم. والتباين بين ناتجي المقياسين هو المساهمة الأساسية لهذا العمل، وهو ما تعود إليه الخاتمة.

أولاً: كيف تُقاس المسألة

العيّنة وحالة الضبط

تضع المقارنة الشائعة نتنياهو إلى جانب بن غوريون وبيغن ورابين. والثلاثة الأوائل مبادرون أحدث كلٌّ منهم انعطافة تأسيسية أو تعاقدية كبرى. وعيّنة مكوّنة حصراً من المبادرين تعجز عن التمييز بين الأثر البنيوي وطول البقاء في المنصب، وهذان بالضبط هما المتغيّران اللذان يقوم عليهما السجال.

لذلك تضيف هذه الورقة إسحاق شامير إلى العيّنة بوصفه حالة ضبط سلبية (negative control). فقد حكم نحو ست سنوات وثمانية أشهر على فترتين (1983–1984 و1986–1992) وسط تحوّلات إقليمية هائلة شملت الانتفاضة الأولى وحرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفييتي وموجة الهجرة التي أعقبته ومؤتمر مدريد، ثم خرج تاركاً البنية المؤسسية والعقيدة الأمنية كما وجدهما تقريباً. وجوده في العيّنة يحصّن أي نتيجة إيجابية بشأن نتنياهو من الاتهام بأنها قياس لعدّاد الأيام لا أكثر.

القائد	فترات الحكم	إجمالي المدة
دافيد بن غوريون	1948–1954 | 1955–1963	نحو 13.3 سنة
مناحيم بيغن	1977–1983	نحو 6.3 سنة
إسحاق شامير	1983–1984 | 1986–1992	نحو 6.7 سنة
إسحاق رابين	1974–1977 | 1992–1995	نحو 6.3 سنة
بنيامين نتنياهو	1996–1999؛ 2009–2021؛ 2022 حتى تاريخه	نحو 19.0 سنة

المدد محسوبة من تواريخ تولّي المنصب وتركه، وهي سجلّ عام غير متنازع عليه. وحكم نتنياهو ما يعادل 1.43 ضعف مدة بن غوريون. هذه ليست تفصيلة إحصائية عابرة، فهي المتغيّر المربك الأول في أي مقارنة بين الرجلين.

المقياس الوزني

يلزم التنبيه قبل عرض المقياس إلى أنه ليس استطلاع خبراء، ولم يُجرَ استطلاع من أي نوع. المقياس أداة ترجيح بنتها هذه الورقة وتطبّقها بأوزان معلنة، والدرجات اجتهاد الباحثة مستنداً إلى المؤشرات المذكورة تحت كل بُعد. ومن اختلف مع الأوزان يستطيع إعادة الحساب بنفسه، وهذا هو الغرض من إعلانها. أما تقديم هذه النتائج بوصفها إجماعاً أكاديمياً قائماً فسيكون تزويراً منهجياً.

البعد	الوزن	المؤشرات القياسية
أ. الهندسة المؤسسية والدستورية	25%	قوانين أساس مُقرّة؛ تعديل موازين السلطات؛ تغيير آليات المساءلة؛ ديمومة التشريع
ب. العقيدة الأمنية والبيئة الإقليمية	25%	تغيير مفهوم التهديد؛ اتفاقيات دولية دائمة؛ درجة الاستقلال الإستراتيجي عن الراعي الدولي
ج. إعادة تشكيل الخريطة الانتخابية	20%	إزاحة الكتلة المهيمنة؛ ثبات الإزاحة عبر دورات متعددة؛ دمج فئات جديدة في كتلة الحكم

د. الاقتصاد السياسي والبنية الطبقية	15%	تحوّل نموذج التراكم؛ بنية الإنفاق العام؛ المتانة المالية
هـ. ديمومة الأثر بعد الرحيل	15%	بقاء التشريعات والتحالفات والعقيدة قائمة بعد خروج القائد

تُمنح لكل بُعد درجة من صفر إلى عشرة. ويُسجَّل اتجاه الأثر، أي كونه رابحاً أو خاسراً إستراتيجياً، في خانة منفصلة لا تدخل في الدرجة. هذا الفصل بين الحجم والاتجاه هو ما يميّز المعالجة الأكاديمية للمسألة عن المعالجة الصحفية لها.

حدود الورقة

أُغلقت نافذة البيانات عند العشرين من أيلول/سبتمبر 2026. وكان الكنيست الخامس والعشرون قد حُلّ في السابع عشر من تموز/يوليو من العام نفسه، والانتخابات مقرّرة في السابع والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر.[1] وعليه فإن ما يرد في القسم الخامس سيناريوهات احتمالية معلنة بوصفها كذلك، وليست نتائج.

ثمة أيضاً مشكلة بيانات بنيوية تعترض أي باحث في هذا الملف، إذ يظل جزء معتبر من الأدلة المتعلقة بالسابع من أكتوبر 2023 محجوباً لأن لجنة تحقيق رسمية للدولة لم تُشكَّل أصلاً، وهو ما يعالجه القسم الرابع. وتتعامل الورقة مع غياب الوثيقة بوصفه معطى قابلاً للتحليل لا بوصفه فراغاً يُسكت عنه. ويُضاف إلى ذلك تحيّز موثّق في بيوت الاستطلاع الإسرائيلية يعالجه القسم الخامس صراحة.

[1] "Knesset Dissolves: How Will Israel Vote in October's General Election?," Al Jazeera, July 17, 2026, https://www.aljazeera.com/news/2026/7/17/knesset-dissolves-how-will-israel-vote-in-octobers-general-election.

وقد حُذف من هذه النسخة كل رقم أو واقعة تعذّر إسنادها إلى وثيقة أولية أو مؤسسة موثوقة، حتى حين كانت شائعة التداول وداعمة للحجّة. وتفصيل ذلك في ملاحظة المصادر قبل ثبت المراجع.

ثانياً: العقيدة الأمنية وسؤال الاستقلال الإستراتيجي

معيار بن غوريون

قامت عقيدة بن غوريون الأمنية على ثلاث ركائز معروفة هي الردع والإنذار المبكر والحسم، تسندها قاعدة عملياتية تقضي بنقل المعركة إلى أرض الخصم نظراً لانعدام العمق الإستراتيجي. غير أن الركيزة الرابعة، وهي الأقلّ ذكراً والأكثر أهمية لهذه المقارنة، تتمثل في الاستقلال الإستراتيجي عن الراعي الدولي.

والدرس المؤسّس هنا هو حملة 1956. فقد انتصرت إسرائيل عسكرياً في سيناء ثم أُجبرت على انسحاب كامل تحت ضغط أمريكي وسوفييتي مشترك. والاستنتاج الذي صار عقيدة بعدها أن التفوّق الميداني بلا قدرة مستقلة على تثبيت المكاسب لا قيمة له. من هذا الاستنتاج خرج مشروع ديمونا، وخرجت منه فكرة انعدام البديل التي صاغت الخطاب الأمني لعقود، وخرج منه قرار بناء صناعة عسكرية محلية.

وعليه فإن المؤشر القابل للقياس في هذا البُعد ليس عدد الحروب التي انتصرت فيها الدولة. السؤال الأدقّ هو: من يكتب شروط إنهاء الحرب؟

بيغن: أعلى كثافة أثر في العيّنة

أزالت اتفاقية السلام مع مصر عام 1979 أكبر جيش عربي من معادلة الصراع بصورة دائمة، مقابل انسحاب كامل من سيناء وتفكيك المستوطنات القائمة فيها. وتظل هذه الانعطافة

الإستراتيجية الأكبر في تاريخ إسرائيل بعد التأسيس، وقد صمدت سبعة وأربعين عاماً حتى الآن، بما في ذلك عبر حرب غزة بين 2023 و2025. وقد أنجزها بيغن في ستّ سنوات وأربعة أشهر. وأي مقياس يتجاهل هذه النسبة بين المنجز والمدة يرسم صورة مشوّهة للنخبة الإسرائيلية.

وعلى الجانب الآخر من سجلّه، كانت حرب لبنان 1982 أول حرب إسرائيلية اختيارية معلنة، وأول حرب تنتهي بلجنة تحقيق رسمية (لجنة كاهان، 1983) تطيح بوزير دفاع. سجلّ بيغن مركّب إذن، لكنه كثيف بكل المقاييس.

شامير: حالة الضبط تؤدي وظيفتها

حكم شامير خلال الانتفاضة الأولى وحرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفييتي وموجة هجرة غيّرت ديمغرافيا الدولة. ومع ذلك لم يُقرّ في ولايتيه قانون أساس بنيوي واحد، ولم تتغيّر العقيدة الأمنية، ولم يُوقَّع اتفاق دائم. وحتى ضبط النفس الإسرائيلي أمام الصواريخ العراقية في 1991 كان قراراً فرضه الراعي الأمريكي، لا عقيدة صاغها شامير بنفسه.

من هنا تأتي الفائدة المنهجية لوجوده في العيّنة. فالنتيجة التي يعطيها (2.45 من عشرة مرجّحة) تثبت أن طول البقاء في المنصب لا يُنتج أثراً بنيوياً من تلقاء نفسه. وكل قول بأن نتنياهو مؤثر لأنه حكم طويلاً يسقط عند هذه الحالة.

رابين: التسوية بوصفها هندسة مؤسسية

يُقرأ أوسلو (1993–1995) في الغالب بوصفه ملفاً دبلوماسياً. والقراءة الأدقّ تراه هندسة مؤسسية من الطراز الأول، إذ خلق كياناً فلسطينياً إدارياً وأمنياً تولّى وظائف الاحتلال المدنية والأمنية من دون أن ينهي الاحتلال نفسه. وما تزال هذه البنية قائمة بعد ثلاثة وثلاثين عاماً،

غير أنها تحوّلت تحت حكم نتنياهو من مسار نحو الدولة إلى مقاول أمني ثانوي، وهو تحويل يُحسب في سجلّ نتنياهو لا في سجلّ رابين.

وثمة طبقة ثانية من أثر رابين أقلّ ذكراً وأطول عمراً. فقانونا أساس كرامة الإنسان وحريته وحرية العمل أُقرّا في ولايته عام 1992، وفتحا الباب أمام المراجعة القضائية للتشريع. وكل ما حاول نتنياهو تفكيكه لاحقاً بُني فوق هذين القانونين.

نتنياهو وفكّ الارتباط بين التطبيع والقضية

الإنجاز العقائدي المركزي في سجلّ نتنياهو هو فصل التطبيع العربي عن حلّ القضية الفلسطينية. فقد جعلت مبادرة السلام العربية عام 2002 التطبيع مشروطاً بالانسحاب إلى حدود 1967، وكسرت اتفاقيات إبراهيم في أيلول/سبتمبر 2020 هذا الشرط. وهو تغيير في قواعد اللعبة الإقليمية بحجم كبير لا جدال فيه.

غير أن اختبار الديمومة يُظهر حدوده. فقد صمدت الاتفاقيات شكلياً عبر ثلاث سنوات من حرب غزة، لكن مسار توسيعها تجمّد، ولم يعد التطبيع يُنتج مكاسب متراكمة. الأثر حقيقي وقد بلغ سقفه.

أما حين نعرض سجلّه على معيار بن غوريون نفسه، أي السؤال عمّن يكتب شروط إنهاء الحرب، فتأتي أوضح شهادة ضدّ أطروحة المهندس الإستراتيجي. ففي الثامن والعشرين من شباط/فبراير 2026 بدأت الولايات المتحدة وإسرائيل سلسلة ضربات على إيران بأهداف معلنة هي تغيير النظام واستهداف البرنامج النووي والصاروخي، وأُعلن وقف إطلاق نار مشروط في الثامن من نيسان/أبريل بوساطة باكستانية، وقُتل المرشد علي خامنئي وعيّن مجلس خبراء

القيادة نجله مجتبى خلفاً له.[2] ثم، بعد أقلّ من ثلاثة أشهر، أنهى نتنياهو شهادته في محاكمات الفساد في الرابع والعشرين من حزيران/يونيو 2026 وهو يواجه اتفاقاً أمريكياً إيرانياً قُرئ على نطاق واسع في إسرائيل بوصفه ضاراً بمصالحها.[3]

تكرّرت هنا لحظة 1956 بحذافيرها تقريباً، مع فارق واحد في ما استُخلص منها. فقد بنى بن غوريون على تلك اللحظة عقيدة استقلال استمرت ستين عاماً، واكتفى نتنياهو منها ببيان صحفي.

والنمط نفسه يتكرر في الملف الفلسطيني. ففي السادس من أيلول/سبتمبر 2026 قال المبعوث الأمريكي الخاص جاريد كوشنر إن الانتخابات الإسرائيلية عطّلت تنفيذ خطة مجلس السلام لنزع سلاح حماس، وإن واشنطن والقدس تتفقان على الوضع النهائي المنشود في غزة بينما عقّدت السياسة الإسرائيلية تنفيذه؛ وفي مطلع الشهر نفسه أعلن نتنياهو قرب الخط الأصفر أن القوات الإسرائيلية لن تنسحب من مواقعها.[4]

ما نراه في 2026 إذن حالة قوة عسكرية فائضة تقترن بعجز سياسي عن تحويلها إلى ترتيب دائم، وهو النقيض الدقيق للمعيار الذي أسّسه بن غوريون. أعاد نتنياهو تعريف الردع فنقله من القدرة على فرض نهاية للحرب إلى القدرة على منع نهايتها. تغيير عقائدي كبير الحجم، سالب الاتجاه.

---

[2] House of Commons Library, Israel/US-Iran Conflict 2026: Background and UK Response, Research Briefing CBP-10521, September 2026, https://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/cbp-10521/; Council on Foreign Relations, "Confrontation Between the United States and Iran," Global Conflict Tracker, accessed September 20, 2026, https://www.cfr.org/global-conflict-tracker/conflict/confrontation-between-united-states-and-iran.

[3] Agence France-Presse, "Israel PM Netanyahu Completes Testimony in Corruption Trials," Manila Times, June 25, 2026, https://www.manilatimes.net/2026/06/25/world/israel-pm-netanyahu-completes-testimony-in-corruption-trials/2372387/amp.

[4] "Israeli Elections Stall Board of Peace Plans, IDF Reports 14 Gaza Ceasefire Violations Sept. 4–15," FDD's Long War Journal, September 2026, https://www.longwarjournal.org/archives/2026/09/israeli-elections-stall-board-of-peace-plans-idf-reports-14-gaza-ceasefire-violations-sept-4-15.php.

الاستيطان بوصفه الأثر الأقوى في السجلّ

هنا يسجّل نتنياهو أعلى درجاته، وبأوضح بيانات في الورقة كلها.

تُظهر بيانات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، كما نشرتها حركة السلام الآن، أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية عدا القدس الشرقية بلغ 427,800 نسمة في مطلع 2019، أي 4.77% من سكان إسرائيل، بمعدل نمو يفوق ضعف معدل النمو السكاني العام.[5] وظلّ المعدل مرتفعاً بعد ذلك، إذ سجّل 2.2% في 2025 وحده، مع إقرار مخطط E1 ونشر عطاءات البناء وخطوات لعزل منطقة معاليه أدوميم عن محيطها الفلسطيني.[6]

ويلزم هنا تحفّظ على الرقم الأكثر تداولاً. فتقارير عديدة تذكر رقماً يتجاوز 540 ألفاً لمطلع 2026، غير أن مصدره إحصاء يديره ناشطون استيطانيون، لا دائرة الإحصاء المركزية. وتتفاوت السلاسل بنسبة تُقدَّر بين واحد وثلاثة بالمئة، واتجاه التحيّز معروف سلفاً. لذلك تعتمد هذه الورقة الرقم الرسمي الموثّق وتترك الرقم الأعلى خارج الحجاج. كذلك حُذف منها أي احتساب لمضاعِف النمو منذ 1996، لتعذّر إسناد خطّ الأساس إلى سلسلة رسمية منشورة.

وبهذا نصل إلى الأثر الأصعب على الارتداد في العيّنة كلها. فحلّ اتفاقية السلام مع مصر ممكن نظرياً بقرار سياسي، أما إعادة أكثر من نصف مليون مستوطن فعملية جراحية على جسد الدولة قبل أن تكون عملية سياسية. أنجز نتنياهو بالتراكم الديمغرافي ما عجز عن إنجازه غيره بالتشريع، إذ جعل حلّ الدولتين غير قابل للتنفيذ لوجستياً مهما كان القرار السياسي

---

[5] Peace Now, "New 2018 Population Data for Israelis in the West Bank," citing Israel Central Bureau of Statistics, https://peacenow.org.il/en/population-data-in-israel-and-in-the-west-bank.

[6] Foundation for Middle East Peace, Settlement & Annexation Report, March 6, 2026, https://fmep.org/resource/settlement-annexation-report-march-6-2026/. The growth rate cited by FMEP derives from West Bank Jewish Population Stats, a settler-run enumeration; it is reported here with that provenance stated.

المستقبلي. وإن كان في السجلّ إرث بالمعنى البنيوي الصارم فهو هذا، قبل اتفاقيات إبراهيم وقبل الملف الإيراني.

وبحسب المؤشرات الواردة أعلاه تُمنح درجات هذا البُعد على النحو الآتي: بن غوريون 10، بيغن 8، شامير 3، رابين 7، نتنياهو 9.

ثالثاً: الهندسة المؤسسية والبنية الاجتماعية والاقتصادية

قانون القومية 2018

أقرّ الكنيست العشرون قانون أساس: إسرائيل، الدولة القومية للشعب اليهودي، في التاسع عشر من تموز/يوليو 2018 بأغلبية اثنين وستين صوتاً مقابل خمسة وخمسين وامتناع اثنين. وهو أهم تشريع بنيوي في العيّنة كلها بعد قوانين التأسيس. وجِدّته لا تكمن في مضمونه الأيديولوجي، فكرة الدولة اليهودية قائمة منذ 1948، وإنما في موضعه القانوني، إذ نقل التعريف الإثني من وثائق إعلانية إلى قانون أساس ذي مرتبة شبه دستورية يمكن الاستناد إليه في مواجهة قوانين الأساس الأخرى.

وفي النصّ المنشور ثلاث نتائج تشغيلية قابلة للقياس. تحصر المادة الأولى في فقرتها الثالثة ممارسة حقّ تقرير المصير القومي في الدولة بالشعب اليهودي. وتجعل المادة الرابعة العبرية لغة الدولة وتمنح العربية «مكانة خاصة» بدل الصفة الرسمية. وتعرّف المادة السابعة الاستيطان اليهودي قيمةً قومية تعمل الدولة على تشجيع إقامته وترسيخه. ويوصف النصّ الإنجليزي المنشور على موقع الكنيست بأنه ترجمة غير رسمية.[7]

[7] Knesset, Basic Law: Israel – The Nation State of the Jewish People (5778-2018), unofficial English translation including amendments adopted through May 1, 2022, https://main.knesset.gov.il/EN/activity/Documents/BasicLawsPDF/BasicLawNationState.pdf.

وقد ردّت المحكمة العليا منعقدةً بهيئة موسّعة من أحد عشر قاضياً الالتماسات المقدّمة ضد القانون في الثامن من تموز/يوليو 2021 بأغلبية عشرة مقابل واحد.[8] بذلك اجتاز القانون اختبار البقاء المؤسسي، وصار أثراً من الفئة الأولى بالمعايير المعتمدة هنا: بنيوي، مقنّن، ومستمر.

التعديلات القضائية وما بقي منها

يشيع القول إن الانقلاب القضائي فشل. وهذا صحيح على مستوى التشريع وقاصر على مستوى البنية.

على مستوى التشريع، لم يُقرّ من حزمة كانون الثاني/يناير 2023 سوى التعديل الثالث لقانون أساس القضاء، الذي ألغى معيار المعقولية وأقرّه الكنيست في الرابع والعشرين من تموز/يوليو 2023، ثم أبطلته المحكمة العليا منعقدةً بهيئة العدل العليا في الأول من كانون الثاني/يناير 2024 بأغلبية ثمانية مقابل سبعة.[9] وكانت تلك أول مرة تُبطل فيها المحكمة قانون أساس، وقرّر اثنا عشر قاضياً من خمسة عشر أن للمحكمة صلاحية إبطال قانون أساس يناقض جوهر هوية الدولة بوصفها يهودية وديمقراطية.[10]

غير أن قياس الأثر عبر التشريع المُقرّ وحده خطأ في أداة القياس. سقط التعديل وبقي المتغيّر الأهم قائماً، وهو انهيار الكلفة السياسية لتحدّي المؤسسات الرقابية. وأوضح شاهد على ذلك

[8] HCJ 5555/18, Akram Hasson v. Knesset (Supreme Court of Israel sitting as the High Court of Justice, July 8, 2021).

[9] Amendment No. 3 to Basic Law: The Judiciary, passed by the Knesset on July 24, 2023; HCJ 5658/23, Movement for Quality Government in Israel v. Knesset (Supreme Court of Israel sitting as the High Court of Justice, January 1, 2024).

[10] Amichai Cohen and Yuval Shany, "The HCJ Strikes Back: Israel's Supreme Court Pulls the Plug on 'Judicial Reform'," Lawfare, January 11, 2024, https://lawfaremedia.org/article/the-hcj-strikes-back-israel-s-supreme-court-pulls-the-plug-on-judicial-reform.

لا يقع في ملف القضاء، وإنما في ملف المساءلة الأمنية الذي يتناوله القسم التالي، وهناك يمكن قياسه بوثائق لا بانطباعات.

الاقتصاد السياسي وثمنه الطبقي

المهندس الفعلي لنموذج التراكم الإسرائيلي القائم هو نتنياهو، لكن بصفته وزيراً للمالية في حكومة شارون بين 2003 و2005 قبل أن يكون رئيساً للوزراء. ففي تلك الفترة جرى تقليص التحويلات الاجتماعية، وتسريع الخصخصة، وإصلاح نظام التقاعد، وتحرير سوق رأس المال. والنتيجة نموذج نمو يقوم على جيب تصديري عالي الإنتاجية يوظّف نسبة صغيرة من قوة العمل ويولّد حصة غير متناسبة من الصادرات والإيرادات الضريبية.

وتكمن الوظيفة السياسية لهذا التصميم في صلب الأطروحة الانتخابية النتنياهوية. فالفئات الاجتماعية الأكثر تضرراً من هذه الليبرالية الاقتصادية، أي الطبقات العاملة الشرقية في مدن الأطراف، هي قاعدته الانتخابية الأصلب. ولم يأت التعويض عن الخسارة المادية مادياً، وإنما جاء رمزياً وهوياتياً عبر استعداء النخبة العلمانية والمحكمة العليا والإعلام. ومن منظور التحليل الطبقي، هذه هي المساهمة النظرية الأهم في حالة نتنياهو، إذ نجد فيها نموذجاً مكتملاً لفصل التصويت عن المصلحة المادية عبر إدارة الهوية.

ويأتي الثمن المالي للحرب ليكشف الحدّ الذي يرتطم به هذا النموذج. فقد تحوّل رصيد الحكومة المركزية من فائض قدره 0.6% من الناتج في 2022 إلى عجز نسبته 6.8% في 2024 بفعل ارتفاع الإنفاق الدفاعي وتراجع الإيرادات، ثم إلى 4.7% في 2025 بعد إجراءات ضبط مالي، فيما ارتفع الدين العام من 60% من الناتج نهاية 2022 إلى 68.6% نهاية 2025. ويُتوقع أن يتراجع الإنفاق الدفاعي من 8% من الناتج في 2025 إلى 6%، وهو مستوى يظلّ أعلى بكثير من نحو 4.5% قبل

الحرب.[11] وتشير توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى اتساع العجز إلى 5.3% في 2026 قبل تراجعه إلى 4.2% في 2027، وإلى ارتفاع نسبة الدين إلى 71% في 2026، مع نمو مقدّر بنحو 3.3% على خلفية الحرب مع إيران.[12]

قراءة هذه الأرقام بنيوياً تُظهر أن إسرائيل عادت إلى مستويات مديونية ما قبل 2010، وأنها حوّلت نحو نقطة ونصف مئوية من ناتجها من الإنفاق المدني إلى الدفاع بصورة شبه دائمة. وقد أوصى صندوق النقد الدولي بأن تعطي التسوية المالية الأولوية لإجراءات الإيرادات، لأن الإنفاق المدني منخفض أصلاً قياساً بنظراء إسرائيل في المنظمة.[13] ومعنى ذلك بحكم الحساب أن الفاتورة ستُسدَّد من الفئات ذاتها التي تشكّل القاعدة الانتخابية لنتنياهو. تناقض مؤجَّل لم يُلغَ بعد.

وقد أُسقطت من هذه النسخة مؤشرات الناتج للفرد ومعامل جيني ونسبة الفقر الوطنية، لأن الأرقام المتداولة لها في المصادر الثانوية تعذّر ردّها إلى دائرة الإحصاء المركزية أو إلى منظمة التعاون مباشرة ضمن هذه النافذة الزمنية. والحجّة الطبقية أعلاه لا تتوقف عليها، فملاحظة صندوق النقد عن انخفاض الإنفاق المدني تؤدي الغرض بسند أقوى.

الخريطة الانتخابية: أعلى درجة في السجلّ

هذا هو البُعد الأقوى في ملف نتنياهو، وربما تجاوز فيه بن غوريون نفسه.

أسّس بن غوريون هيمنة حزب مباي على دولة ورث بنيتها الاجتماعية شبه المتجانسة من صنعه هو، ثم كسر بيغن تلك الهيمنة في انقلاب 1977. أما ما أنجزه نتنياهو فمختلف نوعياً

---

[11] International Monetary Fund, Israel: Staff Concluding Statement of the 2026 Article IV Mission, February 5, 2026, https://www.imf.org/en/news/articles/2026/02/05/mcs-02052026-israel-staff-concluding-statement-of-the-2026-article-iv-mission.

[12] "OECD: Israel Deficit to Hit 5.3% in 2026, Growth to Surge to 5.6% Next Year," Ynetnews, June 3, 2026, https://www.ynetnews.com/business/article/rkrjuhteme.

[13] International Monetary Fund, Israel: 2026 Article IV Mission.

عن الاثنين، إذ حوّل اليمين من بديل دوري يتناوب على السلطة إلى الوضع الافتراضي للسلطة نفسها، عبر كتلة مستقرة تجمع الليكود والحريديم والصهيونية الدينية، صمدت عبر خمس دورات انتخابية متتالية في أربع سنوات بين 2019 و2022.

والمؤشر الأكثر دلالة على عمق هذا التحوّل هو اختفاء اليسار الصهيوني من المعادلة الانتخابية. فحزب العمل الذي حكم إسرائيل من 1948 إلى 1977 لم يعد يظهر قوةً مستقلة فوق عتبة الحسم في استطلاعات دورة 2026، التي تتصدّرها قوائم يمينية أمنية منشقة بقيادة غادي إيزنكوت ونفتالي بينيت وأفيغدور ليبرمان.[14] أي أن نتنياهو أعاد تعريف الحقل السياسي بحيث صار خصمه الجدّي يمينياً بالضرورة، وهو التعريف الكلاسيكي للهيمنة بالمعنى الغرامشي: حين يصبح معسكرك هو حدود الممكن السياسي، ويتحوّل الخلاف إلى نزاع على القيادة داخله دون المساس بمشروعه.

وتُمنح درجات هذا البُعد على النحو الآتي: بن غوريون 8، بيغن 9، شامير 2، رابين 3، نتنياهو 10.

رابعاً: اختبار الأزمة، 1973 في مواجهة 2023

هذا هو الفصل الحاسم منهجياً في الورقة، لأنه يضع أمامنا حدثين متماثلين في بنيتهما ومختلفين تماماً في استجابة النظام لهما. كلاهما فشل استخباري وعملياتي كارثي جاء بعد فائض ثقة عقائدي. والفارق بين الاستجابتين هو المقياس الأدقّ الذي نملكه لأثر نتنياهو البنيوي.

---

[14] "Gadi Eisenkot Still Leads in Polls, but Benjamin Netanyahu Shortens Distance," Jerusalem Post, September 17, 2026, https://www.jpost.com/israel-election-2026/article-908921.

ما فعله النظام في 1973[15]

المرحلة	التوقيت
اندلاع الحرب	6 تشرين الأول/أكتوبر 1973
تشكيل لجنة أغرانات برئاسة رئيس المحكمة العليا	21 تشرين الثاني/نوفمبر 1973، بعد نحو ستة أسابيع[16]
التقرير الجزئي الأول	1 نيسان/أبريل 1974
استقالة غولدا مائير	نيسان/أبريل 1974، بعد نحو ستة أشهر[17]

ويقضي قانون لجان التحقيق لعام 1968 بأن يعيّن رئيس المحكمة العليا أعضاء لجنة التحقيق الرسمية، وبأن يكون رئيسها قاضياً عاملاً أو متقاعداً، وهو ترتيب صُمّم خصيصاً لضمان استقلال التحقيق عن الشخصيات والمؤسسات التي قد يضطر للحكم على قراراتها.[18]

جوهر ما جرى في 1973 أن النظام السياسي أنتج آلية مساءلة من داخله خلال أسابيع، وأطاحت هذه الآلية بالقيادة السياسية خلال أشهر، رغم أن اللجنة لم تُحمّل المستوى السياسي المسؤولية رسمياً. الضغط المجتمعي أنجز ما توقفت اللجنة دونه.

---

[15] المصدر: أرشيف دولة إسرائيل وأرشيف وزارة الدفاع الإسرائيلية

[16] Israel Ministry of Defense Archives, "The 'Agranat Commission' Report," https://archives.mod.gov.il/sites/English/docs/agranat/Pages/AgranatReport.aspx.

[17] Israel State Archives, "Golda Meir's Government and the Agranat Report, April 1974," https://catalog.archives.gov.il/site/en/chapter/golda-meirs-government-agranat-report-april-1974.

[18] Commissions of Inquiry Law, 5729-1968 (Israel), secs. 4–5, on appointment of members by the President of the Supreme Court and the requirement that the chair be a serving or retired judge.

ما لم يفعله النظام بين 2023 و2026

المرحلة	التوقيت
الهجوم	7 تشرين الأول/أكتوبر 2023
إغلاق نافذة هذه الورقة	20 أيلول/سبتمبر 2026، بعد خمسة وثلاثين شهراً
لجنة تحقيق رسمية للدولة	غير موجودة
استقالة رئيس الوزراء	لم تقع، ويخوض الانتخابات مرشحاً

أما التسلسل الموثّق فيبدأ من إعلان نتنياهو أن أي لجنة تحقيق من النوع الذي تقترحه الحكومة يجب أن تشمل التحقيق في اتفاقيات أوسلو 1993، وفي فكّ الارتباط عن غزة 2005، وفي حركة الاحتجاج ضد التعديلات القضائية عام 2023.[19] وفي نيسان/أبريل 2026 امتنعت هيئة من سبعة قضاة في العدل العليا عن إصدار أمر بتشكيل لجنة رسمية، وقالت إن الوقت قد حان منذ زمن للبدء بالتحقيق، لكنها منحت الحكومة مهلة شهرين إضافيين على أمل أن تجد إطاراً يحظى بتأييد عام واسع.[20] وفي الأثناء، أظهر استطلاع للمعهد الإسرائيلي

[19] "Netanyahu: Politically Appointed Oct 7 Inquiry Must Probe Oslo Deal, Gaza Disengagement," Times of Israel, December 22, 2025, https://www.timesofisrael.com/netanyahu-government-sponsored-oct-7-inquiry-must-probe-oslo-disengagement/.

[20] "Court Doesn't Order State Inquiry into Oct. 7, Gives Government 2 Months to Decide on Probe," Times of Israel, April 27, 2026, https://www.timesofisrael.com/court-doesnt-order-state-inquiry-into-oct-7-gives-government-2-months-to-decide-on-probe/.

للديمقراطية أن أكثر من 55% من الإسرائيليين يرون في لجنة التحقيق الرسمية الأسلوب الأنسب لدراسة إخفاقات السابع من أكتوبر، بعدما كانت النسبة تقترب من 70% في تموز/يوليو 2024.[21]

ثم جاء، قبل أسبوعين من إغلاق نافذة هذه الورقة، تقرير لصحيفة هآرتس في الثامن من أيلول/سبتمبر 2026 أفاد بأن رئيس دولة الإمارات حذّر نتنياهو في مكالمة استمرت خمساً وأربعين دقيقة قبل نحو عشرة أيام من الهجوم من أن يحيى السنوار يخطط لعملية كبرى ضد إسرائيل.[22] وتعهّد غادي إيزنكوت ونفتالي بينيت وأفيغدور ليبرمان ويائير غولان على إثره بأن يكون تشكيل لجنة التحقيق الرسمية أول إجراء لحكومة بقيادتهم.[23] ويلزم التحفّظ هنا، فنحن أمام تقرير صحفي عن مكالمة غير منشورة، ويدخل الورقة بوصفه ادّعاءً منسوباً لا واقعة مثبتة.

المساءلة بوصفها المتغيّر التابع

المقارنة بين 1973 و2023 ليست مقارنة أداء عسكري. ما نقيسه هنا تحوّل في بنية النظام نفسه.

في 1973 كان الفشل الأمني يستدعي آلية مساءلة تعمل تلقائياً وباستقلال عن إرادة المسؤول عنها. وفي 2026 صارت آلية المساءلة نفسها موضوعاً للتفاوض السياسي: من يعيّن أعضاءها، وما نطاقها الزمني، ومتى تُشكَّل أصلاً. واقتراح توسيع التحقيق ليشمل أوسلو 1993

[21] "In Israel, an Election-Year Battle over the History of Oct. 7," Christian Science Monitor, February 20, 2026, https://www.csmonitor.com/World/Middle-East/2026/0220/israel-elections-netanyahu-october-7-official-inquiry.

[22] "'What Did Netanyahu Know and When': Israel's Opposition Chiefs Demand State Probe on October 7," Haaretz, September 8, 2026, https://www.haaretz.com/israel-news/elections/2026-09-08/ty-article/.premium/what-did-netanyahu-know-and-when-opposition-heads-demand-oct-7-state-probe/000001a0-8104-d4aa-a7fd-f34653c40000.

[23] "Opposition Leaders Vow to Form Oct. 7 Probe as First Act of New Gov't, Demand Truth from Netanyahu," Jerusalem Post, September 2026, http://www.jpost.com/israel-election-2026/article-907972.

يستحق التوقف عنده، فهو من زاوية التصميم المؤسسي آلية إبطال تعمل عبر التوسيع اللانهائي للنطاق.

وهنا يقع الأثر البنيوي الأعمق لنتنياهو، وهو على الأرجح أثر غير مقصود. فالمحكمة العليا لم تُفكّك تشريعياً، لكن ما تفكّك هو الالتزام المؤسسي التلقائي بالمساءلة عن الفشل الأمني. آلية أنتجتها هزيمة 1973، وكانت من أبرز ما يميّز إسرائيل مؤسسياً عن محيطها في الأدبيات المقارنة، لم تعمل في أخطر إخفاق أمني في تاريخ الدولة.

ويلزم التحفّظ مرة أخرى. فنتنياهو ليس السبب الوحيد، والاستقطاب المجتمعي والحرب المستمرة وضعف المعارضة كلها متغيّرات مساهمة. غير أن نمط السلوك الموثّق، أي الرفض المتكرر والمشروع البديل المعيّن سياسياً والتوسيع الإستراتيجي للنطاق، يجعل الفاعلية القصدية التفسير الأرجح، ويُبعد تفسير الصدفة البنيوية.

كلفة إستراتيجية إدارة الصراع

تُظهر أرقام وزارة الصحة في غزة كما ينشرها مركز جيشاه أن إجمالي القتلى بلغ 73,470 والجرحى 174,540، وأن 1,334 شخصاً قُتلوا و4,429 أُصيبوا في هجمات إسرائيلية بين دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ في الحادي عشر من تشرين الأول/أكتوبر 2025 والثالث من أيلول/سبتمبر 2026.[24] وأبلغ الجيش الإسرائيلي عن أربعة عشر خرقاً لوقف إطلاق النار بين الرابع والخامس عشر من أيلول/سبتمبر 2026.[25]

[24] Gisha – Legal Center for Freedom of Movement, “Gaza Now: Facts and Figures,” updated September 2026, https://gisha.org/en/gaza-now-facts-and-figures/.
[25] “Israeli Elections Stall Board of Peace Plans.”

وعلى المستوى القانوني الدولي، خلصت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة، في ورقة غرفة اجتماعات صادرة في السادس عشر من أيلول/سبتمبر 2025، إلى أن السلطات الإسرائيلية وقواتها ارتكبت وتواصل ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين في قطاع غزة، وأوصت ببحث مسؤولية المسؤولين المذكورين في التقرير.[26] ويُضاف إلى ذلك قرار الدائرة التمهيدية الأولى في المحكمة الجنائية الدولية إصدار مذكّرتي توقيف في الحادي والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر 2024.[27]

وبصرف النظر عن الحكم الأخلاقي، فإن ما يمكن قياسه في المتغيّرات الإستراتيجية هو تآكل شرعية الدولة داخل المؤسسات متعددة الأطراف، وتحوّل رئيس وزرائها إلى عبء قانوني يقيّد حركته الدولية، وتقلّص قدرة الدولة على توسيع التطبيع. تكاليف سالبة الاتجاه وكبيرة الحجم، وتدخل كلها في ميزان الحساب النهائي.

خامساً: ما بعد السابع والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر 2026

ما يرد في هذا القسم تقديرات ذاتية للباحثة مبنية على معطيات العشرين من أيلول/سبتمبر 2026، وليست احتمالات مشتقّة من نموذج إحصائي. ومن يتعامل معها بوصفها تنبؤات يرتكب الخطأ الذي تحذّر منه هذه الورقة في مقدمتها.

خريطة الاستطلاعات وما تخفيه

[26] UN Human Rights Council, Legal Analysis of the Conduct of Israel in Gaza Pursuant to the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide, Conference Room Paper of the Independent International Commission of Inquiry on the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and Israel, A/HRC/60/CRP.3, September 16, 2025, https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2025/09/a-hrc-60-crp-3.pdf.

[27] International Criminal Court, Pre-Trial Chamber I, decision issuing warrants of arrest in the Situation in the State of Palestine, November 21, 2024.

أظهرت خمس استطلاعات نُشرت في السادس عشر من أيلول/سبتمبر 2026 صورة منقسمة. فحزب ياشار بقيادة غادي إيزنكوت يتقدّم بفارق طفيف على الليكود على مستوى الأحزاب، من دون نتيجة حاسمة بين الكتل. ففي استطلاع "كان" حصل إيزنكوت على أربعة وعشرين مقعداً والليكود على عشرين وحزب بينيت على اثني عشر؛ وفي استطلاع القناة الثالثة عشرة حصل إيزنكوت على اثنين وعشرين والليكود على ثمانية عشر، ومع ذلك تعزّزت كتلة نتنياهو إلى أربعة وخمسين مقعداً مقابل اثنين وخمسين لكتلة التغيير.[28] وأظهر استطلاع لاحق تقدّم كتلة نتنياهو إلى أربعة وخمسين مقعداً بينما بقي ياشار الحزب الأكبر باثنين وعشرين مقعداً مقابل ثمانية عشر لليكود.[29]

والمؤشر الأخطر على نتنياهو شخصياً أن إيزنكوت وسّع الفارق في سؤال الأصلحية لرئاسة الحكومة إلى أربع عشرة نقطة مئوية، أي 52% مقابل 38%.[30]

على أن قراءة هذه الأرقام تتطلب حذراً منهجياً. فتحيّز بيوت الاستطلاع موثّق هنا ولا يجوز طمسه. قدّمت القناة الرابعة عشرة صورة معاكسة لسائر الاستطلاعات مع تعزيز كبير لكتلة نتنياهو، وكذلك فعل استطلاع i24NEWS بالتعاون مع Direct Polls الذي أظهر، خلافاً لكل ما عداه، تصدّر الليكود.[31] ومن يبني تقديره على متوسط بسيط لهذه الاستطلاعات يخلط توزيعين مختلفين في توزيع واحد. والمعالجة الصحيحة تقضي باستبعاد هذين البيتين من المتوسط أو ترجيحهما بمعامل مخفّض، مع التنبيه إلى أن الاستطلاعات في هذه الدورة صارت أداة حملة

---

[28] Jerusalem Post, “Gadi Eisenkot Still Leads in Polls.”

[29] “In Latest Poll, Pro-Netanyahu Bloc Edges Ahead of Eisenkot’s Opposition as Likud Drops,” Haaretz, September 17, 2026, https://www.haaretz.com/israel-news/elections/2026-09-17/ty-article/israeli-election-poll-sees-pro-netanyahu-bloc-edge-ahead-of-eisenkot/000001a0-ad41-dea8-afe0-eded00220000.

[30] Jerusalem Post, “Gadi Eisenkot Still Leads in Polls.”

[31] Jerusalem Post, “Gadi Eisenkot Still Leads in Polls.”

أكثر منها أداة قياس. وهذه الملاحظة نفسها مؤشر على أثر نتنياهو في تحويل البنية الإعلامية الإسرائيلية إلى حقل استقطابي مغلق.

ويجري كل ذلك في بيئة استقطاب غير مسبوقة، يكفي للدلالة عليها أن الكتل لم تتفق على موعد مبكر للانتخابات، فتُرك العدّاد يمضي حتى آخر يوم يسمح به القانون.[32]

ثلاث مسارات محتملة

المسار الأول هو استمرار نتنياهو، وتقدّره الباحثة بنحو 30%. ويشترط تجاوز الأحزاب اليمينية الصغيرة عتبة الحسم وبقاءها في كتلته، وانضباط الكتلة الحريدية رغم أزمة قانون التجنيد، وانخفاض نسبة التصويت العربي. وإن تحقق فسيأتي بلجنة تحقيق معيّنة سياسياً، وباستمرار الخط الأصفر في غزة، وبإحياء محتمل للحزمة القضائية بذريعة التفويض الشعبي، وبمواصلة تعطيل مسار مجلس السلام.

والمسار الثاني هو حكومة تغيير بقيادة إيزنكوت أو بينيت، وتقدّره الباحثة بنحو 35%. ويشترط وصول كتلة التغيير إلى واحد وستين مقعداً، وهو ما تشير الأرقام الحالية إلى أنه يتطلب على الأرجح سنداً من الأحزاب العربية، سواء من داخل الائتلاف أو من خارجه. وأهم ما يترتب عليه تشكيل لجنة تحقيق رسمية بموجب قانون 1968، وهو المتغيّر الحاسم لإعادة تقييم إرث نتنياهو، لأنه سينتج للمرة الأولى سجلاً وثائقياً رسمياً لسلسلة القرارات التي سبقت السابع من أكتوبر. غير أن حكومة يمينية أمنية بهذه التركيبة لن تفكّك قانون القومية ولن توقف الاستيطان. أي أن البُعدين الأول والثاني من إرث نتنياهو سيبقيان، ويبقى بُعد الديمومة وحده معرّضاً للانهيار.

---

[32] Yossi Mekelberg, “Israel’s General Election Will Be Like No Other Before,” Chatham House, July 22, 2026, https://www.chathamhouse.org/2026/07/israels-general-election-will-be-no-other.

والمسار الثالث هو الجمود البنيوي، وتقدّره الباحثة بنحو 35%. لا تبلغ أي كتلة واحداً وستين مقعداً، فتصبح الخيارات حكومة وحدة اضطرارية من دون نتنياهو، أو جولة انتخابات سادسة. وسابقة الأعوام بين 2019 و2022 تجعل هذا المسار أقلّ استبعاداً مما يبدو. ونتيجته تجميد الملفات كلها، وإطالة عمر نتنياهو السياسي بفضل عجز خصومه لا بفضل فوزه.

الملف القضائي بوصفه متغيّراً مستقلاً

أدلى نتنياهو بشهادته في ثماني وتسعين جلسة منذ كانون الأول/ديسمبر 2024، وهو يواجه اتهامات في قضيتين تتعلقان بالتفاوض على تغطية إعلامية مؤاتية، وثالثة باستلام هدايا فاخرة تتجاوز قيمتها 260 ألف دولار من ملياردير مقابل خدمات سياسية، بعد شطب تهمة رابعة.[33]

ويفرض القانون الإسرائيلي هنا تداخلاً بنيوياً يستحق الانتباه. فرئيس الوزراء لا يُلزَم بالاستقالة إلا بعد إدانة نهائية تستنفد الاستئناف. والحكم الابتدائي غير متوقّع قبل 2027 في أحسن التقديرات، وقد يمتد الاستئناف سنوات بعده. ومعنى ذلك أن البقاء في المنصب يتحوّل من تفضيل سياسي إلى ضرورة قانونية وظيفية. وهذه أقوى ورقة بيد مدرسة البقاء الشخصي، لأن المتغيّر القضائي يوفّر تفسيراً بديلاً متماسكاً لقرارات إستراتيجية عدة، منها إطالة أمد الحرب وتعطيل لجنة التحقيق وعرقلة التسوية في غزة، من دون أي حاجة لافتراض رؤية إستراتيجية خلفها.

على أن هذا التفسير البديل لا يلغي الأثر، وهذه هي النقطة الأدقّ في الورقة كلها. فحتى لو كان الدافع كلّه بقاءً شخصياً، يظلّ الناتج البنيوي على حاله. المستوطنون موجودون سواء وُضعوا

[33] Agence France-Presse, “Netanyahu Completes Testimony.”

هناك بدافع أيديولوجي أو حفاظاً على ائتلاف. وقانون القومية نافذ بصرف النظر عن نية مشرّعه. وآلية المساءلة معطّلة سواء عُطّلت لعقيدة أو لمصلحة. يقيس هذا البحث الناتج، ولا يقيس النية. ومن هنا يتبيّن أن السجال بين المدرستين سجال في علم النفس السياسي أكثر منه سجالاً في العلوم السياسية.

الخاتمة: الجواب على السؤال

ما تقوله الأرقام

البعد (الوزن)	بن غوريون	بيغن	شامير	رابين	نتنياهو
أ. الهندسة المؤسسية (25%)	10	5	2	7	9
ب. العقيدة الأمنية (25%)	10	8	3	7	9
ج. الخريطة الانتخابية (20%)	8	9	2	3	10
د. الاقتصاد السياسي (15%)	9	4	3	6	8

هـ. الديمومة (15%)	10	8	2	4	5 إلى 8، غير محسوم
المجموع المرجّح	9.45	6.95	2.45	5.70	8.60 إلى 9.05

القائد	الأثر المرجّح	سنوات الحكم	الأثر لكل سنة	الترتيب بالكثافة
بيغن	6.95	6.3	1.10	1
رابين	5.70	6.3	0.90	2
بن غوريون	9.45	13.3	0.71	3
نتنياهو	8.83	19.0	0.46	4
شامير	2.45	6.7	0.37	5

قيمة نتنياهو في عمود الأثر المرجّح هي منتصف المدى المذكور في الجدول الأول، وقد استُخدمت لاحتساب الكثافة.

الختام

سألت هذه الورقة عن موقع نتنياهو في ترتيب القادة الأكثر أثراً في بنية الدولة الإسرائيلية، وعن المقياس الذي يُحتسب به هذا الموقع. والجواب الذي نصل إليه بعد تفكيك السؤال إلى متغيّراته الثلاثة أن الفرضية الشائعة صحيحة بمقياس واحد، وتسقط بمقياس آخر، وأن الأهم مما تقوله هو ما تخفيه.

بمقياس الأثر التراكمي المطلق يحتل نتنياهو المرتبة الثانية بعد بن غوريون بفارق ضيّق، وتبقى الفرضية قائمة. ويتفوّق في هذا المقياس على بيغن ورابين بفارق واسع لا يقبل النقاش. بل

إنه يتفوّق على بن غوريون نفسه في بُعد واحد هو إعادة تشكيل الخريطة الانتخابية والاجتماعية، حيث ينال عشرة مقابل ثمانية. وهذا هو المقياس الذي تستند إليه الرواية الليكودية، ولها فيه حجّة سليمة.

لكن المقياس الثاني يقلب الصورة. فحين نقسم الأثر على سنوات الحكم يهبط نتنياهو إلى المرتبة الرابعة من خمس، فوق حالة الضبط السلبية مباشرة. أنجز بيغن في ستّ سنوات وأربعة أشهر ما يعادل 2.4 ضعف إنتاجية نتنياهو السنوية. ومعنى ذلك أن تفوّقه التراكمي ثمرة المدة قبل أن يكون ثمرة الإنتاجية البنيوية. وهنا تحديداً يقع ضعف الفرضية حين تُطلَق بلا مقياس معلن: إنها تقيس عمراً سياسياً وتظنّ نفسها تقيس أثراً.

وبين المقياسين يظهر ما هو أهمّ منهما. فنتنياهو أول قائد إسرائيلي يبني أثره بالتراكم البطيء بدل الانعطافة الواحدة. لم يوقّع معاهدة سيناء، ولم يؤسّس جيشاً، ولم يوقّع أوسلو. ما فعله أنه راكم مئات الآلاف من المستوطنين على مدى عقدين، ومرّر قانون أساس واحداً، وأعاد تشكيل كتلة ناخبة عبر ثماني دورات انتخابية. منهجية القضم هذه تختلف عن منهجية القفز في أمر جوهري: إنها لا تنتج لحظة واحدة يمكن للخصوم أن يستهدفوها أو يعكسوها، وهو ما يجعلها أصعب على الارتداد رغم أنها أقلّ بريقاً في السرد التاريخي.

أما اتجاه هذا الأثر فسالب في البُعد الإستراتيجي الأهم. فحين نعرض سجلّه على المعيار الذي أسّسه بن غوريون نفسه، أي القدرة المستقلة على تحويل التفوّق العسكري إلى ترتيب سياسي دائم، نجد تراجعاً صافياً. انتهت الحرب على إيران بتسوية صاغها الراعي الأمريكي. ولم تنتهِ حرب غزة بترتيب سياسي، وإنما بخط عسكري مجمّد ينتظر انتخابات. وبلغ التطبيع سقفه ولم يعد يراكم. أثره كبير الحجم إذن، سالب الاتجاه في العقيدة الأمنية، موجب الاتجاه في الديمغرافيا الاستيطانية، وهذا بالضبط ما يُفقده الاتّساق الذي تمتّع به إرث بن غوريون.

يبقى السؤال الأصعب: ما الذي سيبقى منه؟ ليس قانون القومية وحده، ولا اتفاقيات إبراهيم، ولا أعداد المستوطنين رغم ثقلها. ما ترجّحه هذه الورقة أن الأثر الأطول عمراً هو تعطيل آلية المساءلة عن الفشل الأمني. في 1973 أنتج النظام لجنة تحقيق مستقلة خلال ستة أسابيع، ورئيسة حكومة مستقيلة خلال ستة أشهر. وفي 2026، بعد خمسة وثلاثين شهراً على إخفاق أكبر بكثير، لا لجنة رسمية ولا استقالة، وإنما حملة انتخابية يخوضها المسؤول الأول عن الإخفاق.

وأهمية هذا التحوّل أنه يتجاوز شخص نتنياهو. فسابقة الإفلات من المحاسبة الرسمية عن كارثة أمنية صارت الآن جزءاً من ذخيرة النظام السياسي الإسرائيلي، متاحة لكل من يأتي بعده. وإذا صحّ أن الفارق المؤسسي بين إسرائيل وأنظمة محيطها كان دائماً، في الأدبيات المقارنة وفي الدعاية الرسمية معاً، هو وجود آليات مساءلة داخلية تعمل تحت الضغط، فإن نتنياهو أنجز تفكيك هذا الفارق تحديداً. والمفارقة أنه أنجزه على الأرجح بدافع البقاء الشخصي، بينما بناه سلفه بدافع العقيدة.

وخلاصة الجواب أن الفرضية مدعومة بشروط ولم تثبت على إطلاقها. نتنياهو ثانٍ بعد بن غوريون بمقياس التراكم، ورابع بمقياس الإنتاجية، وأول بلا منازع في مقياس لم يرد في صياغة الفرضية أصلاً، وهو القدرة على تحويل الأزمة المؤسسية إلى مورد سياسي. وفي هذا المقياس الأخير لا ينافسه أحد في العيّنة، بمن فيهم بن غوريون.

ما الذي يُبطل هذه النتيجة

تُعرَض هنا شروط إسقاط الخلاصة أعلاه، لأن أي حكم لا يحدّد شروط إبطاله حكم غير قابل للاختبار. أولها تشكيل لجنة تحقيق رسمية بعد السابع والعشرين من تشرين الأول، وهو ما يرفع درجة بُعد الديمومة للنظام ويخفضها لنتنياهو إلى أربعة، فينزل مجموعه إلى 8.45، أي

دون بن غوريون بفارق مضاعف. وثانيها إدانة قضائية نهائية تنقل الحالة من صنف القائد ذي الأثر إلى صنف الفساد النظامي، وهو صنف تحليلي مختلف يستوجب إعادة بناء المقياس من أساسه. وثالثها فوز كتلة نتنياهو بأغلبية مريحة تبلغ خمسة وستين مقعداً فأكثر، وهو ما يرفع درجة الديمومة إلى تسعة ويجعل مجموعه 9.20، فيتقدّم على بن غوريون. وهذا المسار الأخير، على ضعف احتماله حالياً، هو الوحيد الذي يجعل الفرضية قاصرة عن وصف الواقع بدل أن تكون صحيحة بشروط.

قائمة المراجع

1. Agence France-Presse. “Israel PM Netanyahu Completes Testimony in Corruption Trials.” Manila Times, June 25, 2026. https://www.manilatimes.net/2026/06/25/world/israel-pm-netanyahu-completes-testimony-in-corruption-trials/2372387/amp.
2. Al Jazeera. “Knesset Dissolves: How Will Israel Vote in October’s General Election?” July 17, 2026. https://www.aljazeera.com/news/2026/7/17/knesset-dissolves-how-will-israel-vote-in-octobers-general-election.
3. Christian Science Monitor. “In Israel, an Election-Year Battle over the History of Oct. 7.” February 20, 2026. https://www.csmonitor.com/World/Middle-East/2026/0220/israel-elections-netanyahu-october-7-official-inquiry.
4. Cohen, Amichai, and Yuval Shany. “The HCJ Strikes Back: Israel’s Supreme Court Pulls the Plug on ‘Judicial Reform’.” Lawfare, January 11, 2024.

https://lawfaremedia.org/article/the-hcj-strikes-back-israel-s-supreme-court-pulls-the-plug-on-judicial-reform.

5. Council on Foreign Relations. "Confrontation Between the United States and Iran." Global Conflict Tracker. Accessed September 20, 2026. https://www.cfr.org/global-conflict-tracker/conflict/confrontation-between-united-states-and-iran.
6. FDD's Long War Journal. "Israeli Elections Stall Board of Peace Plans, IDF Reports 14 Gaza Ceasefire Violations Sept. 4–15." September 2026. https://www.longwarjournal.org/archives/2026/09/israeli-elections-stall-board-of-peace-plans-idf-reports-14-gaza-ceasefire-violations-sept-4-15.php.
7. Foundation for Middle East Peace. Settlement & Annexation Report. March 6, 2026. https://fmep.org/resource/settlement-annexation-report-march-6-2026/.
8. Gisha – Legal Center for Freedom of Movement. "Gaza Now: Facts and Figures." Updated September 2026. https://gisha.org/en/gaza-now-facts-and-figures/.
9. Haaretz. "In Latest Poll, Pro-Netanyahu Bloc Edges Ahead of Eisenkot's Opposition as Likud Drops." September 17, 2026. https://www.haaretz.com/israel-news/elections/2026-09-17/ty-article/israeli-election-poll-sees-pro-netanyahu-bloc-edge-ahead-of-eisenkot/000001a0-ad41-dea8-afe0-eded00220000.
10. Haaretz. "'What Did Netanyahu Know and When': Israel's Opposition Chiefs Demand State Probe on October 7." September 8, 2026. https://www.haaretz.com/israel-news/elections/2026-09-08/ty-article/.premium/what-did-netanyahu-know-and-when-opposition-heads-demand-oct-7-state-probe/000001a0-8104-d4aa-a7fd-f34653c40000.
11. HCJ 5555/18, Akram Hasson v. Knesset. Supreme Court of Israel sitting as the High Court of Justice, July 8, 2021.
12. HCJ 5658/23, Movement for Quality Government in Israel v. Knesset. Supreme Court of Israel sitting as the High Court of Justice, January 1, 2024.

13. House of Commons Library. Israel/US-Iran Conflict 2026: Background and UK Response. Research Briefing CBP-10521, September 2026. https://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/cbp-10521/.
14. International Criminal Court, Pre-Trial Chamber I. Decision issuing warrants of arrest, Situation in the State of Palestine. November 21, 2024.
15. International Monetary Fund. Israel: Staff Concluding Statement of the 2026 Article IV Mission. February 5, 2026. https://www.imf.org/en/news/articles/2026/02/05/mcs-02052026-israel-staff-concluding-statement-of-the-2026-article-iv-mission.
16. Israel Ministry of Defense Archives. "The 'Agranat Commission' Report." https://archives.mod.gov.il/sites/English/docs/agranat/Pages/AgranatReport.aspx.
17. Israel State Archives. "Golda Meir's Government and the Agranat Report, April 1974." https://catalog.archives.gov.il/site/en/chapter/golda-meirs-government-agranat-report-april-1974.
18. Jerusalem Post. "Gadi Eisenkot Still Leads in Polls, but Benjamin Netanyahu Shortens Distance." September 17, 2026. https://www.jpost.com/israel-election-2026/article-908921.
19. Jerusalem Post. "Opposition Leaders Vow to Form Oct. 7 Probe as First Act of New Gov't, Demand Truth from Netanyahu." September 2026. http://www.jpost.com/israel-election-2026/article-907972.
20. Knesset. Basic Law: Israel – The Nation State of the Jewish People (5778-2018). Unofficial English translation including amendments adopted through May 1, 2022. https://main.knesset.gov.il/EN/activity/Documents/BasicLawsPDF/BasicLawNationState.pdf.
21. Mekelberg, Yossi. "Israel's General Election Will Be Like No Other Before." Chatham House, July 22, 2026. https://www.chathamhouse.org/2026/07/israels-general-election-will-be-no-other.

22. Peace Now. "New 2018 Population Data for Israelis in the West Bank." Citing Israel Central Bureau of Statistics. https://peacenow.org.il/en/population-data-in-israel-and-in-the-west-bank.
23. State of Israel. Commissions of Inquiry Law, 5729-1968.
24. Times of Israel. "Court Doesn't Order State Inquiry into Oct. 7, Gives Government 2 Months to Decide on Probe." April 27, 2026. https://www.timesofisrael.com/court-doesnt-order-state-inquiry-into-oct-7-gives-government-2-months-to-decide-on-probe/.
25. Times of Israel. "Netanyahu: Politically Appointed Oct 7 Inquiry Must Probe Oslo Deal, Gaza Disengagement." December 22, 2025. https://www.timesofisrael.com/netanyahu-government-sponsored-oct-7-inquiry-must-probe-oslo-disengagement/.
26. UN Human Rights Council. Legal Analysis of the Conduct of Israel in Gaza Pursuant to the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide. Conference Room Paper of the Independent International Commission of Inquiry on the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and Israel. A/HRC/60/CRP.3, September 16, 2025. https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2025/09/a-hrc-60-crp-3.pdf.
27. Ynetnews. "OECD: Israel Deficit to Hit 5.3% in 2026, Growth to Surge to 5.6% Next Year." June 3, 2026. https://www.ynetnews.com/business/article/rkrjuhteme.